



**Book Of "Mu'een AL – Mufti Ala Jawab Al–  
Mustafti" Authored By Imam Shams Al–Din  
Muhammad Ibn Abdullah ibn Ahmad ibn  
Muhammad Al–Khatib Al–Timrtashi Al  
Ghazzi al–Hanafi (D:1004 AH)  
Study and Verification**

**Dr. Saif Abdul–Wahhab Abdul–Razzaq Al–Halbousi**

College of Islamic Sciences/University of Fallujah

sayf.abdulwahab@uofallujah.edu.iq/ 07500298529

**Abstract:** He is Imam Shams al–Din Muhammad ibn Abdullah ibn Ahmad ibn Muhammad al–Khatib ibn Ibrahim ibn Muhammad al–Khatib al–Tamrtashi al–Omari al–Ghazzi al–Hanafi, born in 939 AH, in Gaza City, Palestine, and therefore it is said in his lineage al–Ghazi. He was a student of Al–Shams Muhammad bin Al–Mashreqi Al–Ghazi Al–Mufti, then he left for Cairo, where he took from Ibn Najim (died 970 AH), Amin al–Din Ibn Abdul–Aal (died 971 AH), and Ali bin Al–Hanai (died 979 AH), who was a judge of judges in Egypt. Allama Al–Tirtashi took knowledge from a group of scholars of his time, after which he returned to his country and became the head of the sciences and a reference in jurisprudence on the doctrine of Imam Abu Hanifa, and he was the head of the Hanafis in his time. Among his most prominent disciples was his son Saleh, who was born in 980 AH and died in 1055 AH, and he is the owner of "zawahir aljawahir" book .



Al-Tirtashi died in Gaza City in the year 1004 AH, leaving a large group of literature, the most important of which is the book Mu'een al-Mufti on the answer of the questioner, some of which I dealt with in this research, which is the book of division. Book of "Alqismat " in kitab Mu'een al-Mufti alaa jawab almustafti". The author dealt with many important issues in this book, as well as mentioning a lot of differences within the Hanafi school, explaining them in a way that raised a lot of ambiguities about issues related to this book.

**Keywords:** ( Mu'een Al Mufti, Alqismat, Mustafti, Timrtashi)





كتاب القسمة من كتاب مُعِينِ الْمُفْتِي عَلِي جَوَابِ الْمُسْتَفْتِي  
تأليفُ: الإمام شمسِ الدِّينِ محمدِ بنِ عبدِ الله بنِ أحمدَ بنِ محمدِ الخطيبِ  
التمرتاشيِّ الغزِّيِّ الحنفيِّ المتوفى سنة ١٠٠٤ هـ دراسة وتحقيق

د. سيف عبد الوهاب عبد الرزاق الحلبوسي

جامعة الفلوجة – كلية العلوم الإسلامية

sayf.abdulwahab@uofallujah.edu.iq/ 07500298529

الملخص:

هو الإمام شمس الدِّينِ محمدُ بنُ عبدِ الله بنِ أحمدَ بنِ محمدِ الخطيبِ بنِ مُحمَّدِ الخطيبِ التمرتاشيِّ العمريِّ الغزِّيِّ الحنفيِّ المولود سنة ٩٣٩ هـ، في مدينة غزة بفلسطين، ولذلك يقال في نسبته الغزي. تتلمذ على الشمس مُحمَّد بنِ المشرقيِّ الغزيِّ المفتي، ثم رحل إلى القاهرة، وأخذ فيها عن ابنِ نجيم (المتوفى ٩٧٠ هـ)، وأمين الدين بن عبد العال (المتوفى ٩٧١ هـ)، وعلي بن الحنائي (المتوفى ٩٧٩ هـ)، الذي كان قاضيًا للقضاة بمصر. أخذ العلامة التمرتاشي العلم عن جملة من علماء عصره، وبعدها رجع إلى بلده وصار فيها رأسًا للعلوم ومرجعًا في الفقه على مذهب الإمام أبي حنيفة، وكان رأس الحنفية في عصره. من أبرز تلاميذه ولده صالح المولود سنة ٩٨٠ هـ والمتوفى ١٠٥٥ هـ وهو صاحب زواهر الجواهر. توفي التمرتاشي في مدينة غزة سنة ١٠٠٤ هـ تاركًا مجموعة كبيرة من المؤلفات من أهمها كتاب معين المفتي على جواب المستفتي والذي تناولت بعضه في هذا البحث وهو كتاب القسمة، وهو جزء من كتاب معين المفتي على جواب المستفتي وقد تناول فيه المؤلف رحمه الله تعالى الكثير من المسائل المهمة في هذا الكتاب وكذلك ذكر فيه الكثير من الخلافات داخل المذهب الحنفي مبيِّنًا لها بشكل رفع فيه الكثير من الإجمام حول المسائل المتعلقة بهذا الكتاب. الكلمات المفتاحية: (القسمة، معين المفتي، المستفتي، التمرتاشي).



كتاب القسمة من كتاب مُعِينِ الْمُفْتِي عَلِي جَوَابِ الْمُسْتَفْتِي  
تأليفُ الإمامِ شمسِ الدِّينِ محمدِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ أحمدَ بنِ محمدِ الخطيب  
التمرتاشي الغزوي الحنفي المتوفى سنة ١٠٠٤ هـ دراسة وتحقيق

د. سيف عبد الوهاب عبد الرزاق الحلبوسي

كلية العلوم الإسلامية/جامعة الفلوجة

المقدمة

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة الإيمان ، والصلاة والسلام على من أرسله للعالمين بشيراً ونذيراً ، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد :

فإن أهمية المخطوطات تتجلى وتظهر مكانتها في كونها جزءاً من التراث الإسلامي العريق، الذي قامت عليه الحضارة العربية الإسلامية، ودراستها تدفع إلى التعرف إلى أسباب النهوض ومعرفة الطريق الذي سار عليه الأقدمون في مسيرة بنائهم الحضاري؛ ليكون نوراً يهتدى به في ظلمات هذا الزمان .

وإن ما وصل إلينا من علوم ومعارف عن طريق المخطوطات العالمية كان منبع الحضارة والمحرك الباعث على انطلاق حضارتنا العربية الإسلامية إلى العالمية والإنسانية، فقد كان بحق تراثاً ضخماً، مع أنّ الحقيقة العلمية تشير إلى أنّ ما ضاع أو اندثر كان أضخم وأكثر من الذي وصل إلينا .

ولكي أحوز فضيلة خدمة جانب من تراثنا الفقهي المخطوط، فقد ارتأيت أن أعمد إلى تناول إحدى هذه المخطوطات بالدراسة والتحقيق سعياً مني إلى إخراجها إلى النور، ولكي أتشرف بخدمة مخطوط لم يسبق له أن حُقِّق أو رأى النور من قبل، ولا سيما أنني حصلت على مخطوطة مهمة، فوجدت في نفسي شوقاً وهمة عالية لخدمة كتاب (مُعِينِ الْمُفْتِي عَلِي جَوَابِ الْمُسْتَفْتِي) تأليفُ الإمامِ شمسِ الدِّينِ محمدِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ أحمدَ بنِ محمدِ الخطيب التمرتاشي الغزوي الحنفي المتوفى سنة ١٠٠٤ هـ وهو من الكتب المهمة في الفقه الحنفي، وقد اخترته موضوعاً لبحثي، وخصصتُ لعملي جزءاً منه، وهو كتاب (القسمة)، واستعنت بالله تعالى في أن أتناوله بحثاً ودراسة وتحقيقاً ؛ لأخرجه إلى النور، ولأضع بين يدي القارئ للفقه الإسلامي دراسة متواضعة في الفقه



الإسلامي عسى أن يفيد منها الدارسون، والله أسأل التوفيق والسداد، وأن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل،  
إنّه هو الموافق لكل خير .

أسباب اختياري للموضوع

من الأسباب التي شجعتني على تحقيق هذا القسم من الكتاب هي:

١- طلب العلم الشرعي الذي هو أحد طرقه، وأسأل الله أن يخلص له نيتي ويجعل عملي خالصاً لوجهه  
تعالى.

٢- ما يحصل عليه الباحث عند الاشتغال بالتحقيق، إذ يتوغل في الكثير من العلوم، ويطلع على الكثير من  
الكتب المطبوعة والمخطوطة، كما يتعرف الباحث إلى مجموعة من الأعلام والبلدان، وغير ذلك مما ينمي  
قدرات الباحث ويثري الحصيلة العلمية لديه .

٣- إنّ في تحقيق هذا الكتاب ونشره خدمة للفقهاء الإسلاميين، وإخراجه إلى النور بعد ما كان حبيس مخازن  
المكتبات .



٤- إبراز جهود علماء الحنفية في خدمة الإسلام، ونشر العلوم الشرعية .

٥- التوسع في مذهب الحنفية عن طريق الاطلاع على أصولهم، وطرق الاستنباط عندهم، والاطلاع على  
أدلتهم المنقولة والمعقولة .

٦- أهمية الكتاب العلمية .

أما الصعوبات التي واجهتني في أثناء عملي في هذا الكتاب فنذرة المعلومات عن حياة صاحب المخطوط، إذ  
ليس هناك من المعلومات المتوافرة عنه إلا النزر اليسير، وكان قد سبقني إليها مجموعة الأخوة والزلاء الذين  
قاموا بتحقيق أجزاء من هذا المخطوط والذين أشبعوا موضوع حياته بحثاً؛ لذا قمتُ بتهديب ما توصلوا إليه،  
وزدت عليهم في بعض الفقر، هذا وقد اقتضت خطة البحث أن تكون موزعة على مبحثين، فأما المبحث  
الأول فقد احتوى على التعريف بمؤلف الكتاب العلامة التمرتاشي، وقد جعلته مكوناً من مطالب عدة، وهي:  
المطلب الأول: اسمه وولادته ونشأته، والمطلب الثاني: مكانته العلمية ومؤلفاته، والمطلب الثالث: منهج الإمام  
التمرتاشي والمصطلحات التي استعملها في كتابه، والمطلب الرابع: عملي في التحقيق ونسبة الكتاب إلى مؤلفه  
ووصف النسخ الخطية، والمبحث الثاني: النص الحقيق.



هذا وأني قد بذلتُ ما في وسعي من أجل إخراج هذه الدراسة المتواضعة بأفضل حلة، فإن كنتُ قد وفَّقتُ في ذلك فهو فضل الله تعالى، وحسن توفيقه، وإن تكن الأخرى، فحسبي أني لم أدعِ لعملي هذا الكمال، وأني إنما سعيْتُ صادقاً ومخلصاً؛ لأكون ممن نالوا شرف خدمة شريعتنا السمحة، وفقهنا العظيم، وأسهموا في بعث تراثنا العريق، وعلى من يجد فيه هفوة أو زلة أو خطأ، أن يغفر لي ذلك، ويلتمس لي عذراً، وعزائي أني قصدت صادقاً إلى إخراج هذا المخطوط إلى النور؛ ليجد مكانه بين أيدي طلبة العلم، ولم آل في ذلك جهداً. اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، سبحانه لا أحصي ثناءً عليك أنت كما أثنيت على نفسك، وصلى الله وسلم على سيدنا مُحَمَّدٍ وعلى آله وأصحابه أجمعين .





## المبحث الأول: التعريف بمؤلف الكتاب العلامة التمرتاشي

سنتناول في هذا المبحث ترجمة للعلامة التمرتاشي مؤلف كتاب معين المفتي على جواب المستفتي، فنقف عند اسمه وولادته وشيوخه وتلاميذه ومؤلفاته ووفاته، وقد جعلت هذا المبحث مشتمل على عدد من المطالب:

المطلب الأول: اسمه وولادته ونشأته

هو الإمام شمس الدين محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد الخطيب بن إبراهيم بن محمد الخطيب التمرتاشي العمري الغزي الحنفي<sup>(١)</sup>.

ولادته ونشأته ووفاته:

ولد -رحمه الله تعالى- سنة ٩٣٩هـ، في مدينة غزة بفلسطين، ولذلك يقال في نسبه الغزي، وقد نشأ فيها وأخذ العلم فيها على أحد كبار مشيخها، ثم رحل إلى القاهرة أربع مرات، وأخذ عن كبار شيوخها، ثم رجع إلى بلده وصار فيها رأساً للعلوم ومرجعاً في الفقه على مذهب الإمام أبي حنيفة -رحمه الله تعالى-، وكان رأس الحنفية في عصره.

أما وفاته: فقد كانت في مدينة غزة وإن جميع المراجع التي ترجمت له ذكرت أنه توفي سنة ١٠٠٤هـ، وبعضها حدد بأنها كانت في أواخر شهر رجب الفرد من تلك السنة، والله تعالى أعلم<sup>(٢)</sup>.

المطلب الثاني: مكانته العلمية، ومؤلفاته

شيوخه:

أخذ العلامة التمرتاشي -رحمه الله- العلم عن جملة من علماء عصره، أبرزهم:

١ - أخذ العلم عن محمد بن محمد بن علي الشيخ العلامة شمس الدين او عبد الله الغزي، الأزهري، الشافعي المعروف بن المشرقي المولود في غزة سنة ٩٠٠هـ والمتوفى ٩٨٠هـ، أخذ عن القاضي زكريا، والشيخ عبد الحق السنباطي وقاضي القضاة الكمال الطويل، والجمال الصالح، الشمس الدلجي، وغيرهم<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: الاعلام: ٢٣٩/٦.

(٢) ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: ١٨/٤-٢٠، المصدر السابق: ٢٣٩/٦-٢٤٠.

(٣) ينظر: الكوكب السائر بأعيان المئة العاشرة: ٢٤/٣.





٢ - وأخذ في القاهرة عن ابن نجيم، وهو العلامة زين العابدين بن إبراهيم الشهير بابن نجيم الحنفي المصري (المتوفى ٩٧٠هـ)، من مصنفاته : شرح المنار والرسائل الزينية ، وتحرير المقال في مسألة الاستبدال وغير ذلك الكثير<sup>(١)</sup>.

٣ - أمين الدين ابن عبد العال الحنفي المصري (المتوفى ٩٧١هـ)، له الفتاوى التي جمعها تلميذه برهان الدين إبراهيم بن سليمان وقد سماها : العقد النفيس فيما يحتاج إليه للفتوى والتدريس<sup>(٢)</sup>.

٤ - علي بن أمر الله المعروف بابن الحنائي (المتوفى ٩٧٩هـ)، كان قاضيًا للقضاة بمصر، له من المؤلفات: طبقات الحنفية الشهيرة، والرسالة السيفية والقلمية، وحاشية على حاشية السيد الشريف الجرجاني على المطول للفتتازاني، وديوانه، وغيرها<sup>(٣)</sup>.  
تلاميذه:

من أبرز تلاميذه: ولده صالح المولود سنة ٩٨٠هـ والمتوفى ١٠٥٥هـ، من تصانيفه زواهر الجواهر، وشرح الألفية في النحو، وشرح تاريخ شيخ الإسلام سعدى المحشى، وشرح تحفة الملوك، والعناية في شرح الوقاية في الفروع، ومنظومة في الفقه، وغير ذلك<sup>(٤)</sup>.  
مؤلفاته:

أما أبرز مؤلفاته وأشهرها (تنوير الأبصار)، وهو متن في الفقه جليل المقدار جم الفائدة دقق في مسائله كل التدقيق واشتهر في الآفاق، وشرحه هو الشرح المسمى ب(منح الغفار)، وهو من أنفع كتب المذهب، واعتنى بشرحه جماعة منهم العلاء الحصكفي مفتي الشام والملاحين بن إسكندر الرومي نزيل دمشق والشيخ عبد الرزاق مدرس الناصرية الجوانية بدمشق وكتب عليه شيخ الإسلام بالديار الرومية وهو المولى مُحَمَّدُ الأَنْكُرُوي كتابات في غاية التحرير والنفع وكتب على شرح مؤلفه شيخ الإسلام خير الدين الرملى حواشى مفيدة وله من التأليف في الفقه (شرح الكنز) وصل فيه إلى كتاب الايمان وقطعة من (شرح الوقاية) و(حاشية على الدرر والغرر) وصل فيها إلى نهاية كتاب الحج وله منظومة وشرحها وكتاب (معين المفتي) على جواب المستفتي في

(١) ينظر: كشف الظنون: ١/ ٨، ٣٥٦، ٢/ ١٢٢٣.

(٢) ينظر: كشف الظنون: ٢/ ١١٥٣، ١٢٢١.

(٣) ينظر: كشف الظنون: ١/ ٣٤٧، ٨٠٢.

(٤) هدية العارفين: ١/ ٤٢٣.





مجلد كبير، وجميع مجلدين من فتاويه وله رسائل كثيرة منها رسالة في خصائص العشرة المبشرين بالجنة ورسالة في بيان جواز الاستبانة في الخطبة وكتاب مسعف الحكام على الأحكام ورسالة في بيان أحكام القراءة خلف الإمام ورسالة النفائس في أحكام الكنائس ورسالة في عصمة الأنبياء ورسالة في دخول الحمام ورسالة في التجويز ورسالة في مسح الحفين ورسالة في النقود ورسالة في أحكام الدرود وكتاب شرح مشكلات وردت عليه من الفروع والأصول وله في الأصول كتاب الوصول إلى قواعد الأصول وقطعة من شرح المنار إلى باب السنة وشرح مختصر المنار في مجلد وفي علم الكلام له شرح اللامية وشرح زاد الفقير للكمال بن الهمام سماه إعانة الحقير ومنظومة في التوحيد وشرحها وله رسالة في التصوف ورسالة في علم الصرف وكتاب شرح العوامل في النحو وقطعة من شرح القطر<sup>(١)</sup>.

المطلب الثالث: منهج التمرتاشي والمصطلحات التي استعملها في كتابه

يعد كتاب معين المفتي على جواب المستفتي للإمام التمرتاشي واحدا من الكتب المتأخرة المهمة عند فقهاء السادة الحنفية؛ لما مؤلفه من مكانة مرموقة بين المتأخرين من فقهاء المذهب، ولأنه جعله متميزاً عن باقي الكتب المؤلفة في مجاله من حيث المادة العلمية التي احتواها، فإنه قد جمع فيه أهم ما يحتاجه المفتي من مسائل تمس الحاجة إليها، ولم يجعله كباقي كتب الفقه الأخرى التي تناولت الموضوعات المعروفة، فقال في سبب تأليفه: ((لما رأيتُ الهممَ رغبةً عن مطالعةِ الكتبِ المبسوطةِ، والنفوسَ مائلةً إلى حفظِ المختصراتِ المحرَّرةِ المضبوطةِ، أردتُ أن أكتبَ في هذا الدفترِ ما وقفتُ عليه من المسائلِ المحرَّرةِ، والقواعدِ الأصوليةِ المشتهرةِ؛ ليكونَ عوناً لمن ابتليَ بمنصبِ الفتوى، وزاداً في سلوكِ سبيلِ التقوى...))<sup>(٢)</sup>.

وقد تميز في أنه لم يسلك فيه طريقة المسائل المتفرقة، وإنما جعله مرتباً على الأبواب الفقهية المعروفة، وعن طريق هذه الطريقة يستطيع الباحث أن يجد ما يحتاجه من المعلومات في بابها من غير جهد.

ومما ميَّزَ الكتابَ أيضاً أنه -رحمه الله تعالى- جعله مقسماً على ثلاثة أقسام سمي كل قسم منها فناً، الأول تكلم فيه على علم الكلام، والثاني تكلم فيه على علم أصول الفقه، وهو أوسع من الأول، والثالث جعله مادة الكتاب الفقهية التي ألفه من أجلها، وهو القسم الأوسع إذ يشكل أكثر من ثلاثة أرباع الكتاب تقريباً.

<sup>(١)</sup> ينظر: خلاصة الاثر في اعيان القرن الحادي عشر: ١٩/٤.

<sup>(٢)</sup> معين المفتي على جواب المستفتي: اللوحة: ٢.



قال -رحمه الله تعالى-: ((وجعلتُهُ مشتملاً على شذرةٍ من علمِ الكلام، ونبذةٍ من أصول الأحكام، وطائفةٍ من مسائل معرفة الحلال والحرام...))<sup>(١)</sup>.

وقد درج المصنف فيه على ما درج عليه أسلافه وأقرانه من فقهاء السادة الأحناف، فلم يكن من الاستشهاد بالآيات القرآنية، أو الحديث الشريف، ففي مجمل الكتاب لم يتجاوز عدد الأحاديث التي أوردها بضعة وخمسين حديثاً، مع أنّ المادة العلمية للكتاب قيمة وكبيرة جداً.

كما أنه -رحمه الله- قد أكثر من النقل عن سابقيه، وهو في أكثر الأحيان يشير إلى المصدر الذي ينقل منه، وقد يكون بإمكاننا أن نصفه بأنه مكثّر من النقل إلى حد بعيد، فقلما توجد صفحة من الكتاب إلا وفيها على الأقل من ثلاثة إلى أربعة نقول تقريباً، أو نقل واحد مثلاً لكنه يستغرق الصفحة كلها، وهذا أمر مألوف عند متأخري فقهاء السادة الأحناف.

ولابد من القول: إنّ المصنف قد اعتمد على عدد كبير من كتب الفقه الحنفي في جمع المادة العلمية لكتابه، وبما يبعث في النفس ثقة وطمأنينة إلى ضبط هذا السفر العظيم، وبما يعكس سعة علمه واطلاعه على إرث سابقيه من فقهاء المذهب، وإمامه بكل ما دونه فيه من مسائل، كما لا بد من الإشارة إلى أنه لا يكفي بالنقل المحض المجرد عن إبداء رأيه في المسألة التي تتطلب ذلك، فإنه كثيراً ما يعترض في أثناء الكلام بالقول: قلت الأصح كذا ، أو قلت كذا وكذا، كما أنه عمد أيضاً إلى استعمال كثير من المصطلحات الخاصة بفقهاء المذهب الحنفي، وفيما يأتي طائفة منها:

- الإمام أو إمام المذهب، يعني به الإمام أبا حنيفة عليه من الله الرحمة والرضوان.
- الصحابان، هما أبو يوسف ومحمد بن الحسن -رحمهما الله تعالى-.
- الشيخان ، المراد بهما أبو حنيفة وأبو يوسف -رحمهما الله تعالى-.
- الأئمة الثلاثة، المراد بهم أبو حنيفة والصحابان -رحمهم الله تعالى-.
- عنده أو مذهبه، أي عند الإمام أبي حنيفة -رحمه الله تعالى-.
- المتقدمون والمتأخرون، يراد بالأول كل من أدرك الأئمة الثلاثة أو أحدهم، ويراد بالثاني من لم يدرك أحداً منهم.

(١) المصدر السابق.



- قالوا: يستعمل فيما فيه اختلاف المشايخ.
- قيل، صيغة تمريض تستعمل فيما لا يجزم بصحته إلا بحسب سياق صاحب الكتاب أو بالقريظة.
- عامة المشايخ، يراد به أكثر مشايخ الحنفية.
- يجوز، تستعمل بمعنى يصح ، وأحياناً بمعنى يجل.
- لا بأس، أكثر استعمالها في المباح وما كان تركه أولى، وأحياناً تستعمل في المندوب.
- المتون، يراد بها المتون المعتبرة ، كبداية المبتدي ومختصر القدوري، والمختار والنقاية والكنز.
- ظاهر الرواية أو مسائل الأصول، وهي المسائل التي رويت عن أصحاب المذهب الثلاثة، ويلحق بهم زفر بن الهذيل والحسن بن زياد وغيرهما ممن أخذ عن الإمام أبي حنيفة، وهم المتقدمون من فقهاء المذهب، وهذه المسائل هي الموجودة في كتب محمد بن الحسن الست: المبسوط والزيادات والسير الصغير والسير الكبير والجامع الصغير والجامع الكبير، وسميت بظاهر الرواية ؛ لأنها رويت عن الإمام محمد بن الحسن برواية الثقات وتواترت عنه.
- مسائل النوادر ، وهي المسائل التي رويت عن أصحاب المذهب المذكورين لكن ليس في الكتب المشهورة بل في كتب غيرها تنسب إلى محمد بن الحسن كالكيسانيات والهارونيات والرقيات والجرجانيات.
- ولعله استعمل غير ذلك من رموز ومصطلحات لكن المقام لا يتسع لذكرها جميعاً ، وهذا أهم ما لا بد من ذكره.

المطلب الرابع: عملي في التحقيق ونسبة الكتاب إلى مؤلفه ووصف النسخ الخطية يسر الله تعالى لي أن أحصل على نسختين خطيتين من هذا الكتاب، سأقف بعد قليل على وصفهما، وقد تميزت النسخة العراقية بأنها الأقدم والأقل سقطاً؛ من أجل ذلك اخترتها لتكون النسخة الأم، فاعتمدتها أصلاً في عملي.

ثم نسخت النسخة الأم ، ثم قابلت النسخة المصرية عليها.

وتقت الأقوال والنصوص التي نقلها العلامة التمرتاشي من مصادرها.

أوضحت الغريب من الألفاظ والمصطلحات التي وردت في النص المحقق من الكتاب.

ترجمت للأعلام الذين ذكرهم في النص المحقق من الكتاب، كما ترجمت للكتب التي أورد ذكرها فيه.

عللت بعض المسائل .



كتبت النص المحقق بحسب الواقع المقروء به الآن، كقولهم (المسائل) جعلتها (المسائل)، كما استعملت إشارات وفواصل الكتابة بحسب نظام الترقيم الحديث.

استعملت القوسان المعقوفان [ ] لخصر العبارة الساقطة من إحدى النسخين، واستعملت القوسان الهلاليان المزدوجان (( ... )) لخصر النص المنقول، واستعملت الخط المائل ك: ٢٢٠ / لبيان نهاية اللوحة في النسخة المخطوطة والحرف داخله يشير إلى رمز النسخة.

هذا، ولم يرد في كتاب القسمة من معين المفتي للتمرتاشي شيء من الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة.

نسبة الكتاب إلى مؤلفه ووصف النسخ الخطية

لم أجد من شكك في نسبة هذا الكتاب إلى العلامة التمرتاشي -رحمه الله تعالى-، فهذا هو المثبت على ورقة العنوان من النسختين الخطيتين اللتين اعتمدتهما في التحقيق، وهو ما ذكره الذين ترجموا له<sup>(١)</sup>، وهو ما وثقه فهرس المكتبة القادرية<sup>(٢)</sup>، كما أنه المشهور عند متأخري السادة الأحناف، فإنهم تداولوا هذا الكتاب وتدارسوه، ونقل من جاء بعده عنه، كالعلامة ابن عابدين في حاشيته الشهيرة التي وضعها على كتاب الدر المختار شرح تنوير الأبصار للعلامة التمرتاشي، فقال رحمه الله: ((قوله: في معينه، وهو معين المفتي للمصنف))<sup>(٣)</sup>،

وقد ذكر صاحب كشف الظنون عنواناً قريباً منه هو: (معين المفتي في الجواب على المستفتي)، قال فيه: ((معين المفتي في الجواب على المستفتي، لمولى محمد المفتي بأسكوب<sup>(٤)</sup>، المعروف ب(كور مفتي)، المتوفى سنة ١٠٣٠ هـ ثلاثين والـ، وهو مجموعة لطيفة، جمع فيها مسائل كثيرة بعبارة من الكتب المعبرة))<sup>(٥)</sup>.

وهذا الكتاب توجد منه نسخة في مكتبة جامعة الملك سعود في المملكة العربية السعودية برقم ٦٦٥١ وهي تقع في ٢٤٩ ورقة، وهو كتاب باللغتين العربية والتركية، جمع مسائل متناثرة في الفقه على مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة -رحمه الله- وهو غير الكتاب الذي نحن بصدد تحقيقه.

(١) كالزركلي في الأعلام: ٢٤٠/٦، وصاحب كشف الظنون: ١٧٤٦/٢، حيث ذكر أنه فرغ من تأليفه سنة ٩٨٥ هـ.

(٢) ينظر: الآثار الخطية في المكتبة القادرية ببغداد: ١٦٧/٢.

(٣) رد المختار على الدر المختار: ٦١١/٥، و: ٦١١/٦.

(٤) وهي اليوم مدينة في تركيا.

(٥) كشف الظنون: ١٧٤٦/٢.



والذي يعيننا أنّ (معين المفتي على جواب المستفتي) هو للإمام العلامة التمرتاشي الحنفي، وهو الذي وصلت إلينا منه نسخ عدة، ونسبته لمؤلفه صحيحة سليمة لا يعترها شك.

النسخ الخطية المعتمدة:

اعتمدت في إخراج الكتاب على نسختين خطيتين:

الأولى: نسخة المكتبة القادرية ببغداد، العراق، برقم ٣٧٠ فقه حنفي، وتقع في ٢٢٦ ورقة، وهي ترقى إلى القرن الحادي عشر، وقد كتبت بخط الإجازة<sup>(١)</sup>، وقد رمزت لها بالرمز: ق .

الثانية: نسخة المكتبة البلدية في الإسكندرية، بمصر، برقم ١١٩٧ ج، وتقع في ٣٠٥ ورقة، وقد تم نسخها سنة ١٢٦٧هـ، بخط النسخ الجيد، وقد رمزت لها بالرمز: ك، إلا أنّ فيها سقطاً وخللاً ليس بالقليل.

وعلى الرغم من أنّ نسخة المكتبة القادرية ببغداد أقدم وأفضل من النسخة المصرية وجدتها لا تخلو أيضاً من سقط، ومع ذلك اعتمدها لتكون أما أو أصلاً، فأثبتها وقابلت النسخة المصرية عليها وأثبت الفروقات بينهما في الهامش، وأحياناً أثبت ما في المصرية وأشار إلى الفرق عن القادرية في الهامش.

وفيما يأتي بعض نماذج من صور المخطوطتين:

(١) ينظر: الآثار الخطية في المكتبة القادرية ببغداد: ١٦٧/٢.



الورقة الأولى من نسخة المكتبة القادريّة (ق)



الورقة الأخيرة من نسخة المكتبة القادريّة (ق)





كتاب القسمة من نسخة المكتبة الإسكندرية بمصر (ك)



الورقة الأخيرة من نسخة المكتبة الإسكندرية بمصر (ك)





## المبحث الثاني: النص المحقق

### كتابُ القِسْمَةِ:

هي في الشريعة: جمع نصيب شائع في معين.<sup>(١)</sup>

وسببها: طلب الشركاء أو بعضهم الانتفاع بملكه على وجه الخصوص.

وركنها: هو الفعل الذي يحصل به الإفراز والتمييز بين النصيبين، كالكيل والوزن والعدّ والزرع.

وشروطها: أن لا تفوت المنفعة بالقسمة، فإذا كانت تفوت بما منفعة لا يقسم جبراً، كالبئر والرحا والحمام ونحو

ذلك، وتماه في شرح الهداية<sup>(٢)</sup> والكنز<sup>(٣)</sup>.

(١) القِسْمَةُ في اللغة: مصدر الأقسام، وفي الاصطلاح: رفع الشيوع وقطع الشركة. (الاختيار لتعليل المختار: ٣٦٣٠/٥).  
(٢) كتاب العناية شرح الهداية للشيخ أكمل الدين محمد بن محمود البابرقي، الحنفى (المتوفى ٧٨٦هـ)، ويقع في مجلدين، وقد أحسن فيه، وأجاد، وذكر أنه روى (الهداية) عن قوام الدين السكاكي، وهو: شرح جليل، معتبر، أوله: (الحمد لله الذي هدانا في البداية معرفة الهداية ... الخ).

والهداية : لشيخ الإسلام برهان الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الراشداني المرغيناني (المتوفى ٥٩٣هـ) وهي : شرح على متن له سماه بداية المبتدي قال الشيخ أكمل الدين: روي أن صاحب الهداية بقي في تصنيف الكتاب ثلاث عشرة سنة وكان صائماً وكان في تلك المدة لا يفطر أصلاً وكان يجتهد أن لا يطلع على صومه أحد فكان ببركة زهده وورعه كتابه مقبولاً بين العلماء وهو الذي قيل في شأنه إن الهداية كالقرآن قد نسخت ... ما صنعوا قبلها في الشرع من كتب، ابتداء بقوله: (الحمد لله الذي أعلى معالم العلم وأعلامه ... الخ). (ينظر: العناية شرح الهداية ٤٣٧/١٠، كشف الظنون: ٢/٢٠٢٢).

(٣) كنز الدقائق كتاب في فروع الحنفية للشيخ الإمام أبي البركات : عبد الله بن أحمد بن محمود المعروف : بحافظ الدين النسفي (المتوفى ٧١٠ هـ) أوله : ( الحمد لله الذي أعز العلم في الأعصار وأعلى حزبه في الأمصار . . . الخ ) لخص فيه : الوافي بذكر ما عم وقوعه حاوياً لمسائل الفتاوى والواقعات واعتنى به الفقهاء فشرحه : الإمام فخر الدين أبو محمد عثمان بن علي الزيلعي (المتوفى ٧٤٣ هـ) وسماه تبين الحقائق لما فيه ما أكتنز من الدقائق، والقاضي بدر الدين محمود بن أحمد العيني (المتوفى ٨٥٥ هـ) سماه رمز الحقائق والعلامة زين العابدين بن نجم المصري (المتوفى ٩٧٠ هـ) وسماه البحر الرائق في شرح كنز الدقائق . ( ينظر: كنز الدقائق: ٥٩٢-٥٩٣، كشف الظنون لحاجي خليفة: ٢ / ١٥١٦ ).



الغرامات<sup>(١)</sup> إن كانت لحفظ الأملاك ، فالقسمة على قدر الملك<sup>(٢)</sup> ، وإن كانت لحفظ الأنفس فهي على عدد الرؤوس<sup>(٣)</sup> ، وفرغَ عليها الولولجي<sup>(٤)</sup> في القسمة ما إذا غرم السلطان أهل قرية، فإنها تقسم على هذا<sup>(٥)</sup>، وفي كفالة التتارخانية<sup>(٦)</sup>.  
وفي ك: ٢٧٨ / فتاوى قارئ الهداية: <sup>(٧)</sup> إذا خيف الغرق فاتفقوا على إلقاء بعض الأمتعة منها، فألقوا فالغرم بعدد الرؤوس ؛ لأنها لحفظ الأنفس انتهى<sup>(٨)</sup>.

(١) الغرامة هي أن يلتزم الإنسان ما ليس عليه. (البنية شرح الهداية: ٢٩٧/٣).

(٢) كالذي يأخذه الوالي من المُشَاهِرَةِ وما عداه مما يطلب بسبب الأملاك كالتبن والشعير والخطب والذخيرة أو كمؤنة حفر النهر ولأنها مؤنة الملك، فتقدر بقدر الملك. (ينظر : المحيط البرهاني: ٣/٣٤١، رد المختار على الدر المختار: ٦ / ٢٧١).

(٣) كما لو اشرفت السفينة على الغرق فاتفقوا على إلقاء أمتعة هنا الغرامة لتحصين الأبدان فيقسم ذلك على عدد الرؤوس؛ لأنها مؤنة الرؤوس، ولا شيء على النسوان والصبيان في ذلك، لأنه لا يتعرض لهم. (ينظر: المحيط البرهاني: ٧/٣٤١، الدر المختار للحصفي: ٥ / ٥٧٩).

(٤) الولولجي : ظهر الدين أبي المكارم : إسحاق بن أبي بكر الحنفي (المتوفى ٧١٠ هـ) فقيه حنفي من أهل ولولج وراء بلخ، له الفتاوى الولولجية. (ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة: ٢ / ١٢٣٠، الأعلام: ١ / ٢٩٤).

(٥) ينظر: الفتاوى الولولجية: ٣/٣١٣.

(٦) التتارخانية في الفتاوى للإمام الفقيه فريد الدين عالم بن علاء الحنفي (المتوفى ٧٨٦ هـ)، وهو كتاب عظيم في مجلدات، جمع فيه مسائل المحيط البرهاني، والذخيرة، والحانية، والظهيرية، وجعل ال (م) علامة للمحيط وذكر اسم الباقي، ثم رتب على أبواب الهداية ، وذكر أنه أشار إلى جمعه الخان الأعظم تاتار خان، ولم يسمه، ولذلك اشتهر به وقيل : إنه سماه زاد المسافر ، ثم إن الإمام إبراهيم بن محمد الحلبي (المتوفى ٩٥٦ هـ) لخصه في مجلد، وانتخب منه ما هو غريب ، أو كثير الوقوع وليس في الكتب المتداولة ، والتزم بتصريح أسامي الكتب، وقال :متى أطلق الخلاصة فالمراد بما شرح التهذيب ، وأما المشهورة فتقيد بالفتاوى . (ينظر: كشف الظنون: ٢/٩٤٧).

(٧) فتاوى قارئ الهداية : كتاب في فروع الحنفية للإمام سراج الدين عمر بن علي الكنايني الشهير بقارئ الهداية، (المتوفى ٨٢٩ هـ)، من مصنفاته: تعليقاته على الهداية للمريغيناني في الفروع ، شرح لباب المناسك للسندي ، جامع الفتاوى . (ينظر:

هدية العارفين: ١ / ٤٢٠ ، معجم المؤلفين: ٧/٣٠٠).

(٨) فتاوى قارئ الهداية: لوحة: ٢٧-أ.



القسمة الفاسدة<sup>(١)</sup> لا تفيد الملك بالقبض، وهي تبطل بالشروط الفاسدة<sup>(٢)</sup>. ويجوز بناء المسجد في طريق العامة<sup>(٣)</sup> إن كان واسعاً لا يضرب، وكذا لأهل المحلة أن يدخلوا شيئاً من الطريق في دورهم إن لم يضرب، ولهم بناء ظلّة في الطريق إن لم يضرب، لكن إن خوصم قبل البناء مُنِع من البناء، وبعده هدم، كذا في الفوائد الزينية<sup>(٤)</sup>.

ميراث بين قوم اقتسموا وأشهدوا على أنفسهم بالقسمة، ثم ادعت امرأة الميت المهر على الميت، وأقامت البينة، كان لها أن تبطل القسمة، ويكون دينها كدين أجنبي، وإقدامها على القسمة لا يمنعها من دعوى الدين؛ لأنّ إجازة الغريم القسمة قبل أن يصل إليه الدين باطلّة، ويكون وجودها كعدمها، وكان له أن يبطل القسمة<sup>(٥)</sup>، وكذا إذا كان الغريم هو الوارث، ولا تشبه دعوى الدين دعوى الشركة في العين، [فإنه لو ادعى الشركة في العين]<sup>(٦)</sup> بأن ادعى وصية بالثلث بعد القسمة، يكون ساعياً في نقض ما تم به فلا تصح دعواه<sup>(٧)</sup>، ولو ادعى ابن الابن<sup>(٨)</sup> بعد القسمة أنه كان اشترى نصيب أبيه<sup>(٩)</sup> ق: ٢٠٤ / من الأب حال حياته

(١) القسمة الفاسدة كالقسمة على شرط هبة أو صدقة أو بيع من المقسوم أو غيره، وفي متن التنوير المقبوض بالقسمة الفاسدة يثبت الملك فيه ويفيد التصرف بالمقبوض بالشراء الفاسد . (ينظر: البحر الرائق شرح كنز الدقائق: ٨/ ٣٣١).

(٢) ينظر: العناية شرح الهداية: ٩/ ٤٥٣.

(٣) في ق: (في الطريق العام).

(٤) لم اقف عليه في الفوائد الزينية ووقفت عليه في الاشباه والنظائر، والفوائد الزينية: لزين الدين بن ابراهيم بن نجيم المصري، وجمعها ابنه احمد اولها: (الحمد لله رب العالمين... الخ)، وقد رتبها على كتب الفقه، وطبعت بمأمش الفتاوى الغياثية في مصر سنة ١٣٢٢هـ. (ينظر: المحيط البرهاني في الفقه النعماني: ٦/ ٢٠٦، الاشباه والنظائر: ٢٤١، وينظر: كشف الظنون: ١/ ٩٨-٩٩، و٢/ ١٢٢٣، معجم المطبوعات العربية: ١/ ٢٦٦).

(٥) ينظر: الميسوط: ١٥/ ١٠٩.

(٦) ما بين المعكوفين ساقط من: ق.

(٧) ينظر: الميسوط: ١٥/ ١٠٩.

(٨) في هامش ك: (لعله أب الابن).

(٩) في ك: (ابنه).



بشمن مسمى، ونقده الثمن، وأقام البينة على ذلك، فذلك لا يبطل قسمته؛ لأنه خصم في نصيب أبيه<sup>(١)</sup>، سواء كان يستحق نصيب الأب بالشراء أو بالميراث<sup>(٢)</sup>.  
قوم اقتسموا داراً ميراثاً عن رجلٍ، والمرأة مقررة بذلك، وأصاحبها الثمن، فعزل لها ثمنها على حدة، ثم ادعت المرأة المعزول<sup>(٣)</sup> لها أن زوجها أصدقها إياها، وأنها اشترت منه بصدقها، لم يقبل ذلك منها؛ لأنها لما ساعدتهم على القسمة فقد أقرت أنها كانت لزوجها عند موته فلا تسمع دعواها<sup>(٤)</sup>.  
وكذا لو اقتسموا داراً أو أرضاً وأصاب كل واحد طائفة بميراثه عن أبيه، ثم ادعى أحدهم في قسم آخر بناءً أو نخلاً زعم أنه هو الذي بناه أو غرسه، لم تقبل بينته على ذلك، كذا في الخانية<sup>(٥)</sup>.  
مات وترك عمارة أبنية<sup>(٦)</sup> وأشجار في أرض الغير، فطريق قسمة هذه العمارة أن يستأجر الورثة الأرض مدة معلومة، ثم يقسم العمارة، فيبقى نصيب كل واحد منهم فيها إلى تمام المدة.  
اقتسما داراً على أن يكون لأحدهما حق وضع الجذوع على حائط صاحبه، جاز للتعامل<sup>(٧)</sup>.

(١) في ك : (ابنه).

(٢) ينظر: المبسوط: ١٥/١٠٩.

(٣) في ك : (المعلول).

(٤) ينظر: المبسوط: ١٥/١١٣-١١٤.

(٥) وقد علل ذلك أن القسمة السابقة إقرار منه أن جميع ذلك ميراث لهم عن أبيهم وأن هذا القسم صار ميراثاً لأخيه. (فتاوى قاضيخان: ٢/٦٢٣)، والفتاوى الخانية : فتاوى قاضيخان: للامام فخر الدين ابي المحاسن الحسن بن منصور المعروف بقاضيخان الازوجندي الفرغاني(المتوفى ٥٩٢هـ)، وهي مشهورة مقبولة معمولٌ بما متداولة بين أيدي العلماء والفقهاء. ( ينظر: كشف الظنون: ٢/١٢٢٧).

(٦) (أبنية) ساقطة من : ق .

(٧) ينظر: المبسوط: ١٨/١٦٢.



وفي الكرم على أن يكون لأحدهما قرار أغصان الشجر المشرفة<sup>(١)</sup> على نصيب صاحبه لا يجوز، كذا في القسمة، وفيها أن المقبوض بالقسمة الفاسدة يثبت الملك فيه، وتفيد التصرف كالمقبوض بالشراء الفاسد. انتهى<sup>(٢)</sup>، وتقدم كلامه عن الفوائد<sup>(٣)</sup>.

دعوى الغلط إنما تسمع إذا لم يقر بالاستيفاء، أما إذا أقر بالاستيفاء لا تسمع دعوى الغلط والغبن إلا إذا ادعى الغصب، فحينئذ تسمع دعواه، كذا في الخانية<sup>(٤)</sup>.

وفي شرح الهداية للإمام العيني<sup>(٥)</sup>: ذكر الأبحاث المتعلقة بدعوى الغبن الفاحش وفسخ القسمة به، وإن وقعت بالتراضي، كما<sup>(٦)</sup> في الصحيح<sup>(٧)</sup>، ثم قال: وذكر الأسبجاني في شرحه<sup>(٨)</sup> دقيقة لطيفة<sup>(٩)</sup>، وهذا كله إذا

(١) في ق: (المقسومة).

(٢) ينظر: العناية: ٤٣٥/٩.

(٣) الفوائد الزينية، سبق بيانها.

(٤) ينظر: فتاوى قاضيخان: ٦٢٤/٢.

(٥) البناية شرح الهداية: للعلامة محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد، بدر الدين العيني الحنفي (المتوفى ٨٥٥ هـ) مؤرخ، من كبار المحدثين. أصله من حلب ومولده في عينتاب وإليها نسبته، من كتبه عمدة القاري في شرح البخاري أحد عشر مجلدًا، مغاني الاختيار في رجال معاني الآثار مجلدان في مصطلح الحديث ورجاله، العلم الهيب في شرح الكلم الطيب لابن تيمية، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، تاريخ البدر في أوصاف أهل العصر، مباني الأخبار في شرح معاني الآثار حديث، نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار ثمانى مجلدات، البناية في شرح الهداية ست مجلدات في فقه الحنفية، أقام مدة في حلب ومصر ودمشق والقدس، وولي في القاهرة الحسبة وقضاء الحنفية ونظر السجون، ثم صرف عن وظائفه، وعكف على التدريس والتصنيف إلى أن توفي بالقاهرة. (ينظر: الأعلام: ٧ / ١٦٣)

(٦) (كما) ساقطة من: ق.

(٧) ينظر: المحيط البرهاني: ٣٧٥/٧، البناية شرح الهداية: ٤٥٠/١١-٤٥١.

(٨) شرح أدب القاضي للإمام الأسبجاني: من علماء الحنفية وهو أحمد بن منصور، القاضي أبو نصر المطهري الإسبجاني، أحد شراح مختصر الطحاوي، (المتوفى ٤٨٠ هـ) وأدب القاضي: كتاب في الفقه الحنفي للعلامة أحمد بن عمرو بن مهير الخصاف، الفقيه الحنفي، المحدث. (المتوفى ٢٦١ هـ). (ينظر: المحيط البرهاني: ٦٧٥/٧، كشف الظنون: ١٦٢٧/٢، تاج التراجم: ١٢٦-١٢٧).

(٩) فقال: (وهذا كله إذا لم يقر الخصم بالاستيفاء... الخ) ينظر المحيط البرهاني ٦٧٥/٧



لم يقر الخصم بالاستيفاء، فأما إذا أقر بالاستيفاء فإنه لا يصح دعواه الغلط والغبن إلا إذا ادعى الغصب، فحينئذ تسمع دعواه انتهى<sup>(١)</sup>.

قلت: وفي شرح الدرر للاخسرو<sup>(٢)</sup>: أقر أحد المتقاسمين بالاستيفاء ثم ادعى ك: ٢٧٩ / الغلط في القسمة وزعم أن بعضاً مما أصابه في يد صاحبه، وقد كان شهد على نفسه بالاستيفاء، لا يصدق إلا بحجة؛ لأن القسمة بعد تمامها عقد لازم، فمدعي الغلط يدعي لنفسه حق الفسخ بعد لزوم سبب ظهور العقد، فلا يقبل إلا بحجة، فإن لم يوجد استحلف الشركاء؛ لأنهم لو أقروا لزمهم، وإذا أنكروا احتلفوا<sup>(٣)</sup> عليه لرجاء النكول، فمن حلف منهم تخلص، ومن نكل جمع بين نصيبه ونصيب المدعي ينقسم بينهما على قدر نصيبهما؛ لأن الناكل كالمقر، وإقراره حجة عليه دون غيره، قالوا<sup>(٤)</sup> ينبغي أن لا تسمع دعواه أصلاً؛ للتناقض، وأجيب بأن القاسم أمين، وهو اعتمد على قوله فأقر، فلما تأمل حق التأمل ظهر الغلط في فعله، فلا يؤخذ بذلك الإقرار؛ لظهور الحق<sup>(٥)</sup>، والله أعلم انتهى، وهو مخالف لما تقدم عن الخانية وشرح الهداية، فليتأمل عند الفتوى<sup>(٦)</sup>.

(١) شرح ادب القاضي للاسيبجاني نقلاً عن كتاب المحيط البرهاني: ٣٧٥/٧.

(٢) درر الاحكام في شرح غرر الاحكام في فروع الفقه الحنفي للعلامة (ملا خسرو) فرغ من تأليفه سنة ٨٨٣ - طبع بجامعه غنية ذوى الاحكام في بغية درر الاحكام للشيخ حسن الشرنبلالي - (ملا خسرو) هو محمد بن فراموز بن علي، المعروف بملا - أو المولى - خسرو الرومي الاصل، عالم بفقته الحنفية والاصول، أخذ العلوم عن برهان الدين حيدر الرومي، وتولى التدريس في زمان السلطان محمد بن مراد، بمدينة بروسة وولي قضاء القسطنطينية، وتوفي بها، ونقل إلى بروسة. (توفي ٨٨٥ هـ) من كتبه مرقاة الوصول إلى علم الاصول، درر الاحكام في شرح غرر الاحكام، حاشية على المطول للتفتازاني في المعاني والبيان، شرح العقائد العضدية للشريف الجرجاني، وحاشية على التلويح في الاصول، وحاشية على أنوار التنزيل وأسرار التأويل. (ينظر: الأعلام خير الدين الزركلي: ٦ / ٣٢٨، معجم المؤلفين: ١١ / ١٢٢).

(٣) في ك: (واختلفوا).

(٤) تستعمل هذه اللفظة (قالوا) فيما فيه اختلاف المشايخ. (ينظر: العناية شرح الهداية ١٤ / ٦٧).

(٥) درر الاحكام شرح غرر الاحكام: ٦٣٢.

(٦) ينظر: البناء شرح الهداية: ١١ / ٤٤٨-٤٥١.





وقعت شجرة في نصيب أحدهما، أغصانها متدلّية في نصيب الآخر، روى ابن رستم<sup>(١)</sup> عن مُحَمَّد<sup>(٢)</sup> أَنَّ لَهُ أَنْ يَجْبِرَهُ عَلَى قَطْعِهَا، وَرَوَى ابْنُ سَمَاعَةَ<sup>(٣)</sup> لَا يَجْبِرُهُ؛ لِأَنَّهُ اسْتَحَقَّ الشَّجْرَةَ بِأَغْصَانِهَا، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى، كَذَا فِي الْإِخْتِيَارِ<sup>(٤)</sup>، وَفِي شَرْحِ الْوَهْبَانِيَّةِ<sup>(٥)</sup> وَهُوَ الْمَعْتَمَدُ<sup>(٦)</sup>.

(١) ابن رستم: هو إبراهيم بن رستم، أبو بكر المرزوي، من مرو الشاهجان فقيه حنفي من أصحاب مُجَدِّدِ بْنِ الْحَسَنِ، (المتوفى ٢١١ هـ) أخذ عنه وعن غيره، وسمع من مالك والثوري وحماد بن سلمة وغيرهم، وعرض المأمون عليه القضاء فامتنع. وتفه بعض أهل الحديث، وقال بعضهم: منكر الحديث من تصانيفه: النوادر كتبها عن مُجَدِّدِ بْنِ الْحَسَنِ. (ينظر: الجواهر المضئية في طبقات الحنفية: ٣٧/١-٣٨، كشف الظنون: ١٩٨٠/٢).

(٢) مُجَدِّدِ بْنِ الْحَسَنِ: هو الإمام مُجَدِّدِ بْنِ الْحَسَنِ بن فرقد الشيباني مولاهم الكوفي المنشأ، ولد بواسط سنة ١٣٢ هـ، ونشأ في الكوفة، وتفه على أَبِي حَنِيْفَةَ ثُمَّ أَبِي يُوْسُفَ، قَالَ فِيهِ الشَّافِعِيُّ: ((مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَعْلَمَ بِكِتَابِ اللَّهِ مِنْ مُجَدِّدِ بْنِ الْحَسَنِ وَلَا أَفْصَحَ مِنْهُ))، وَفِي قِضَاءِ الرَّقَّةِ لِلرَّشِيدِ ثُمَّ قِضَاءِ الرَّيِّ وَبِحَا مَاتَ سَنَةَ ١٨٩ هـ وَقِيلَ ١٨٧ هـ. (ينظر: تاج التراجم: ٢٣٧-٢٣٨، شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ٤٠٩/٢-٤١١).

(٣) ابن سماعة هو مُجَدِّدِ بْنِ سَمَاعَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هَلَالِ بْنِ وَكَيْعِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْقَاضِي الْحَنَفِيِّ التَّمِيمِيِّ، فَقِيهِ مُحَمَّدُ أَبُو صَوْلِيِّ حَافِظٌ، وَوُلِدَ سَنَةَ (١٣٠ هـ)، وَكَانَ إِمَامًا فَاضِلًا صَاحِبَ إِخْتِيَارَاتٍ فِي الْمَذْهَبِ وَرَوَايَاتٍ، حَدَّثَ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ وَأَبِي يُوْسُفَ وَحَمْدٍ، وَأَخَذَ الْفَقْهَ عَنْهُمَا وَعَنِ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ، وَكُتِبَ النُّوَادِرُ عَنْ أَبِي يُوْسُفَ وَمُجَدِّدِ بْنِ الْحَسَنِ، وَفِي الْقِضَاءِ لِهَارُونَ الرَّشِيدِ بِبَغْدَادٍ، وَتَفَقَّهَ عَلَيْهِ أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي عِمْرَانَ شَيْخَ الطُّحَاوِيِّ وَأَبُو عَلِيٍّ الرَّازِيَّ وَغَيْرَهُمَا مِنْ أَثَارِهِ: أَدَبُ الْقَاضِي، الْخَاضِرُ وَالسَّجَلَاتُ، النُّوَادِرُ. (ينظر: الوافي بالوفيات: ١١٦/٣، الجواهر المضئية في طبقات الحنفية: ٢ / ٣٩٩).

(٤) الإخْتِيَارُ لِتَعْلِيلِ الْمَخْتَارِ: لِلْعَلَامَةِ أَبِي الْفَضْلِ عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ مَوْدُودِ بْنِ مُحَمَّدِ الْمَوْصِلِيِّ الْحَنَفِيِّ الْإِمَامِ الْمَلْقَبِ بِمَجْدِ الدِّينِ، الْمَوْلُودِ سَنَةَ (٥٩٩ هـ) وَ (المتوفى ٦٨٣ هـ)، وَفِي كِتَابِهِ الْإِخْتِيَارُ شَرْحُ كِتَابِهِ الْمَخْتَارُ فِي فُرُوعِ الْحَنَفِيَّةِ، وَمِنْ تَصَانِيفِهِ كِتَابُ الْمَشْتَمَلِ عَلَى مَسَائِلِ الْمَخْتَصِرِ. (ينظر: الجواهر المضئية في طبقات الحنفية ١ / ٢٩١، أسماء الكتب: ٢٦٦).

(٥) شَرْحُ النِّظْمِ الْوَهْبَانِيِّ الْمَسْمُومِ تَفْصِيلُ عَقْدِ الْفَوَائِدِ بِتَكْمِيلِ قَيْدِ الشَّرَائِدِ (لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ وَقَاضِي الْقِضَاءِ سَرِيِّ الدِّينِ ابْنِ الْبَرَكَاتِ عَبْدِ الْبَرِّ بْنِ مُجَدِّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الشَّحْنَةِ الْحَنَفِيِّ فَقِيهِ، اصْوَلِيٌّ، وَوُلِدَ بِجَلْبِ سَنَةَ (٨٥١ هـ. ١٤٤٧ م) وَ (المتوفى ٧٦٨ هـ)، رَحَلَ إِلَى الْقَاهِرَةِ، فَاسْتَعْلَمَ فِي عُلُومِ شَيْءٍ عَلَى شَيْخٍ مُتَعَدِّدٍ، وَالنِّظْمِ الْوَهْبَانِيِّ (مَنْظُومَةُ ابْنِ وَهْبَانَ) فِي فُرُوعِ الْحَنَفِيَّةِ لِلشَّيْخِ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ وَهْبَانَ الدَّمَشْقِيِّ وَهِيَ: قَصِيدَةٌ رَائِيَّةٌ مِنْ بَحْرِ الطُّوَيْلِ أَوَّلُهَا: بَدَأْتَنَا بِالْحَمْدِ أَجْدَرُ . . . الخ ذَكَرَ فِيهِ غَرَائِبُ الْمَسَائِلِ فِي أَرْبَعِمِائَةِ بَيْتٍ سَمَّاها قَيْدَ الشَّرَائِدِ وَنَظْمَ الْفَوَائِدِ أَخَذَهَا مِنْ سِتَّةِ وَثَلَاثِينَ كِتَابًا وَرَتَّبَهَا عَلَى تَرْتِيبِ الْهَدَايَةِ، ثُمَّ شَرَحَهَا فِي مَجْلَدَيْنِ وَسَمَّاها عَقْدَ الْقَالِدِ فِي حَلِّ قَيْدِ الشَّرَائِدِ. (ينظر: كشف الظنون: ٢ / ١٨٦٥، معجم المؤلفين ٦ / ٢٢٠).

(٦) الإخْتِيَارُ لِتَعْلِيلِ الْمَخْتَارِ: ٧٧/٢، وَيَنْظُرُ: الْمَنْظُومَةُ الْوَهْبَانِيَّةُ: ١٧٣.





المشترك إذا اتهدم فأبى أحدهما العمارة، فإن احتمل القسمة لا جَبَرَ وَقَسِمَ، وإلا بنى ثم أجره ليرجع<sup>(١)</sup>.  
بنى أحدهما بغير إذن الآخر فطلب رفع بنائه قُسِمَ، فإن وقع في نصيب الباني فيها وإلا هدم<sup>(٢)</sup>.  
له التصرف في ملكه وإن تضرر جازؤه في ظاهر الرواية، فله أن يجعل فيها تنورا وحماماً<sup>(٣)</sup> ولا يضمن ما تلف  
به، كذا في الفوائد الزينية<sup>(٤)</sup>، قلت: وفي فتاوى قارئ الهداية<sup>(٥)</sup> أن الفتوى على أنه ممنوع من التصرف في  
وجه يتضرر به الجار، وإن كان يتصرف<sup>(٦)</sup> في ملكه والله أعلم<sup>(٧)</sup>.  
وفي شرح النظم الوهبانية نقل خلافاً في كونه يمنع أو لا، وأن بعضهم كان يفتي بقول الإمام<sup>(٨)</sup>، ونقل عن  
بعضهم أنه قال إن الصحيح أن التضرر إن كان فاحشاً يمنع وإلا لا، ثم قال: والحاصل أن الذي عليه غالب  
المشايع من المتأخرين الاستحسان في أجناس هذه المسائل، وجواب الرواية القياس، ويفتي به طائفة.  
قال شيخ الإسلام<sup>(٩)</sup> في الشرح المذكور: <sup>(١٠)</sup> وفي حفطي أن المنقول عن أئمتنا الخمسة

(١) ينظر: المبسوط: ١٦٩/١٧.

(٢) ينظر: المصدر السابق: ٩٠/١٥، قارئ الهداية: لوحة: ٢٠-أ.

(٣) في هامش ك: (لعله ورحي).

(٤) لم أقف عليه في الفوائد الزينية ووجدته في الاشياء والنظائر وهو كتاب لنفس مؤلف الفوائد الزينية كما سبق بيانه (ينظر:  
الاشياء والنظائر: ٢٤١).

(٥) سبق بيانها

(٦) في ك: (بصير).

(٧) ينظر: فتاوى قارئ الهداية: لوحة: ٣-ب.

(٨) أي الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه، ينظر: البحر الرائق شرح كنز الدقائق ٥٧/١٨

(٩) شيخ الإسلام وقاضي القضاة سري الدين ابو البركات عبد البر بن محمد بن محمد بن محمود بن الشحنة الحنفي فقيه، اصولي،  
ولد مجلب سنة (٨٥١ هـ) و(المتوفى ٩٢١ هـ)، تولى قضاء حلب ثم قضاء القاهرة، وصار جليس السلطان الغوري وصيحه، من  
تصانيفه الكثيرة: الاشارة والرمز إلى تحقيق الوقاية، وشرح الكنز في فروع الفقه الحنفي، شرح منظومة جده ابن الشحنة التي  
نظمها في عشرة علوم، شرح جمع الجوامع للسبكي في اصول الفقه، الذخائر الاشرفية في الالغاز الحنفية، عقود اللآلي والمرجان  
فيما يتعلق بفوائد القرآن، وله شعر. (ينظر: البحر الرائق شرح كنز الدقائق ٥٧ / ١٨، شذرات الذهب في أخبار من ذهب:

١٠/١٤١-١٤٣، معجم المؤلفين ٥ / ٧٧ - ٧٨.

(١٠) ينظر: شرح النظم الوهبانية: لوحة: ٢٧٧.



أبي حنيفة<sup>(١)</sup> وأبي يوسف<sup>(٢)</sup> ومحمد وزفر<sup>(٣)</sup> والحسن بن زياد<sup>(٤)</sup> أنه لا يمنع عن التصرف في ملكه وإن أضر بجاره، وهو الذي أميل إليه وأعتمده وأفتي به تبعاً لوالدي شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى - والله أعلم<sup>(٥)</sup> / ق: ٢٠٥. وإذا ظهر على الميت دينٌ بعد القسمة أو وارث غائب أو طفل لم يكن له<sup>(٦)</sup> وصي، فلهم نقضُ القسمة وإن كان للميت مال سوى القسمة فقصوا دينه منه، جازت القسمة، وكذا لو تكفل بالدين أحدهم، فإن ظهر للميت وصيةً لأجنبي نقض<sup>(٧)</sup> القسمة، ولو ظهر لأحد الورثة على الميت دين فلهم نقض القسمة، ولا تكون القسمة الأولى براءةً لدينه الذي عليه، كذا في الحاوي القدسي<sup>(٨)</sup>.

(١) أبو حنيفة: الإمام أبو حنيفة النعمان ابن ثابت الكوفي، المولود ٨٠هـ و (المتوفى ١٥٠هـ) مشهور. (ينظر العبر في خبر من غير: ١٦٤/١، شذرات الذهب: ٢/٢٣٠).

(٢) أبو يوسف: قاضي القضاة يعقوب بن إبراهيم بن حبيب (المتوفى ١٨٢هـ). من بجيلة، نزل الكوفة، ومات بها، صاحب الإمام أبا حنيفة. (ينظر: المعارف: ٤٩٩).

(٣) زفر: القاضي زفر بن الهذيل بن قيس العنبري، أبو الهذيل، (المتوفى ١٥٨هـ)، فقيه كبير، من أصحاب الإمام أبي حنيفة. (ينظر: الأعلام: ٤٥/٣).

(٤) الحسن بن زياد: الحسن بن زياد اللؤلؤي الكوفي، أبو علي (المتوفى ٢٠٤هـ)، قاض، فقيه، من أصحاب أبي حنيفة، أخذ عنه وسمع منه، وكان عالماً بمذهبه بالرأي. ولي القضاء بالكوفة سنة ١٩٤ هـ ثم استعفى. من كتبه أدب القاضي ومعاني الإيمان والنفقات والخراج والفرائض والوصايا والأمال. نسبته إلى بيع اللؤلؤ. وهو من أهل الكوفة، نزل ببغداد. (المصدر السابق: ١٩١/٢).

(٥) ينظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: ٢٦٤-٢٦٦، المحيط البرهاني: ٣٨٨/٧، عقد القلائد وقيود الشرائع (المنظومة الوهبانية): ١٧٣-١٧٦.

(٦) في ك: (ولم يكن لهم).

(٧) في ك: (مضت).

(٨) ينظر: الحاوي القدسي في فروع الفقه الحنفي: ٢/٢٦٧-٢٦٨، والحاوي القدسي في الفروع لجمال الدين أحمد بن محمد بن نوح القاسبي الغزنوي الحنفي (المتوفى ٥٩٣ هـ)، وقد ذكره ابن الشحنة في هوامش الجواهر المضية وقال: (وإنما قيل فيه القدسي لأنه صنفه في القدس...)، وجعله على ثلاثة أقسام: قسم في أصول الدين وقسم في أصول الفقه وقسم في الفروع وأكثر فيها من ذكر الفروع المهمة في كرايس يسيرة. (ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة: ١/ ٦٢٧).



إذا اقتسم الورثة فيما بينهم بغير أمر القَاضِي وفي الورثة صغير أو غائب أو شريك للميت، لا تصح القسمة إلا بإجازة الغائب أو ولي الصغير أو بإجازة الصبي بعد البلوغ أو بإجازة القَاضِي قبل البلوغ<sup>(١)</sup>، فإن مات الغائب أو الصبي قبل الإجازة فأجازت ورثته نفذت القسمة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف<sup>(٢)</sup>، ولا تنفذ في قول مُحَمَّد<sup>(٣)</sup>، كذا ذكره عصام<sup>(٤)</sup>، فإن كانت القسمة بأمر القَاضِي/ك: ٢٨٠/صحت القسمة، كذا في الخانية<sup>(٥)</sup>.  
قسموا الأراضي وأخذوا حصتهم، ثم تراضوا على أن تكون الأراضي مشتركة بينهم كما كانت، عادت الشركة؛ لأن قسمة الأراضي مبادلة، ويصح فسخها ومبادلتها بالتراضي.  
[الشجرة في نصيب أحدهما والأغصان متدللية في حصة الآخر ولم يذكر في القسمة، ذكر في نوادر ابن رستم<sup>(٦)</sup>

(١) لأنه لا ولاية لهم على الغائب والصغير والظاهر أن نظرهم لأنفسهم في هذه القسمة فوق نظرهم للغائب والصغير بخلاف القاضي إذا قسم بينهم فله ولاية النظر على الصبي والغائب، والظاهر أنه ينظر له شفقة لحق الدين بعجزه عن النظر لنفسه. (المبسوط: ٦٥/١٥)

(٢) لأن الوارث يخلف المورث فأجازته بعد موته كإجازة المورث في حياته. (المصدر السابق)

(٣) لأن الملك حادث للورثة فلا تعمل إجازة الوارث كما لو باع إنسان ماله وأجاز وارثه بعد موته البيع لم يجز ذلك لهذا المعنى. (المصدر السابق: ٦٥/١٥).

(٤) عصام بن يوسف بن ميمون بن قدامة الحنفي أبو عصمة الفقيه البلخي (المتوفى ٢١٥ هـ) من تصانيفه مختصر في الفقه . يروى انه كان صاحب حديث وهو ثبت فيه ، وروى عن ابن المبارك وشعبة والثوري وروى عنه ابن أخيه عبد الله بن إبراهيم ، وذكره ابن حبان في الثقات . (ينظر: اللباب في تهذيب الأنساب: ١/١٧٢، هدية العارفين: ١/٦٦٣-٦٦٤).

(٥) فتاوى قاضيخان: ٢/٦٢٦.

(٦) كتاب تاتارخانية في الفتاوى: للإمام، الفقيه: عالم بن علاء الحنفي.. وهو كتاب عظيم في مجلدات جمع فيه مسائل المحيط البرهاني، والذخيرة، والخانية، والظهيرية، وجعل الميم: علامة للمحيط، وذكر اسم الباقي، وقدم بابا في ذكر العلم. ثم رتب على أبواب الهداية، وذكر أنه أشار إلى جمعه الخان الأعظم تاتارخان، ولم يسم، ولذلك اشتهر به، وقيل: إنه سماه زاد المسافر، ثم إن الإمام إبراهيم بن محمد الحلبي. (المتوفى ٩٥٦ هـ) لخصه في مجلد، وانتخب منه ما هو غريب، أو كثير الوقوع، وليس في الكتب المتداولة، والتزم بتصريح أسامي الكتب، وقال: متى أطلق الخلاصة، فالمراد بما شرح التهذيب، وأما المشهورة فتعقيد بالفتاوى. (كشف الظنون: ١/٢٦٨).



أَنَّ له الجبر على القطع والإزالة عن ملكه<sup>(١)</sup>، وابن سماعة<sup>(٢)</sup>، أنه ليس له ذلك<sup>(٣)</sup>، وعليه الفتوى<sup>(٤)</sup>، كذا في  
البيزانية<sup>(٥)</sup> [٦].



(١) لأن هذا مما لا يستحق إقراره في ملك الغير بسبب من الأسباب. (المبسوط: ٣٥/١٥).

(٢) ابن سماعة سبقت ترجمته.

(٣) لأنه بالقسمة استحق الشجرة بأغصانها فترك الأغصان على ما كانت عليه عند تمام القسمة بمنزلة الأزج والدرجة. (المصدر السابق).

(٤) ينظر: الاختيار لتعليل المختار: ٧٧/٢، شرح الوهبانية: لوحة ٢٦٩-ب.

(٥) لم اقف عليه في البيزانية ووجدت ذلك في فتاوى قاضيخان: ٦٢٢/٢، والبيزانية في الفتاوى وتعرف بالجامع الوجيز: للأمام حافظ الدين محمد بن محمد بن شهاب بن يوسف الكردي البريقيني الخوارزمي الشهير بالبيزاني أو بابن البيز الكردري الحنفي، كتابه هذا جامع لخص فيه زبدة مسائل الفتاوى والواقعات من الكتب المختلفة ورجح ما ساعده الدليل وسماه الجامع الوجيز فرغ من تأليفه سنة ٨١٢هـ. (ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة: ٥٥٥-٥٥٦).

(٦) ما بين المعكوفين ساقط من: ق .



## المصادر والمراجع: References

١. الآثار الخطية في المكتبة القادرية ببغداد: د. عماد عبد السلام رؤوف، دار الرسالة للطباعة ، بغداد، ١٩٧٧م.
٢. الاختيار لتعليل المختار: عبد الله بن محمود بن مودود الموصلية البلدي، محمد الدين أبو الفضل الحنفي (المتوفى: ٦٨٣هـ)، عليها تعليقات: الشيخ محمود أبو دقيقة (من علماء الحنفية ومدرس بكلية أصول الدين سابقًا)، مطبعة الحلبي - القاهرة، ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م.
٣. أسماء الكتب: عبد اللطيف بن محمد بن مصطفى المتخلص بلطفي، الشهير بـ «رياض زاد» الحنفي (المتوفى: ١٠٧٨هـ)، تحقيق: د. محمد التونجي، دار الفكر - دمشق/ سورية، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
٤. الْأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ: زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (المتوفى: ٩٧٠هـ)، وضع حواشيه وخرج أحاديثه: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
٥. الأعلام: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو ٢٠٠٢ م.
٦. الأعلام: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو ٢٠٠٢ م.
٧. البحر الرائق شرح كنز الدقائق: زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (المتوفى: ٩٧٠هـ)، دار الكتاب الإسلامي، الطبعة: الثانية - بدون تاريخ.
٨. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (المتوفى ٥٨٧هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
٩. البناية شرح الهداية: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغينابي الحنفي بدر الدين العيني (المتوفى: ٨٥٥هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
١٠. تاج التراجم: أبو الفداء زين الدين أبو العدل قاسم بن قُطُوبغا السوداني نسبة إلى معتق أبيه سودون الشيشخوني الجمالي الحنفي (المتوفى: ٨٧٩هـ) تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دار القلم - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
١١. الجواهر المضية في طبقات الحنفية: عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبو محمد، محيي الدين الحنفي (المتوفى: ٧٧٥هـ)، مير محمد كنب خانة - كراتشي.
١٢. الحاوي القدسي في فروع الفقه الحنفي: جمال الدين أحمد بن محمد بن نوح القابسي الغزنوي الحنفي (المتوفى: ٥٩٣ هـ)، مؤسسة دار النوادر، سورية، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م، الطبعة الأولى.



١٣. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: مُجَدُّ أمين بن فضل الله بن محب الدين بن مُجَدُّ المحي الحموي الأصل،  
الدمشقي (المتوفى: ١١١١هـ)، دار صادر - بيروت.
١٤. درر الحكام شرح غرر الاحكام: مُجَدُّ بن علي بن مُجَدُّ بن علي بن عبد الرحمن (ت ١٠٨٨هـ)، تحقيق: عبد المنعم خليل  
ابراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الاولى، ٢٠٠٢م.
١٥. رد المختار على الدر المختار: ابن عابدين، مُجَدُّ أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (المتوفى:  
١٢٥٢هـ)، دار الفكر-بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
١٦. شذرات الذهب في أخبار من ذهب: عبد الحي بن أحمد بن مُجَدُّ ابن العماد العكري الحنبلي، أبو الفلاح (المتوفى:  
١٠٨٩هـ)، تحقيق: محمود الأرنؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، الطبعة: الأولى،  
١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
١٧. شرح النظم الوهباني: سري الدين ابو البركات عبد البر بن مُجَدُّ بن مُجَدُّ بن محمود بن الشحنة الحنفي، دار الكتب  
الظاهرية، دمشق، رقم الايداع ٣٨٤/١.
١٨. العبر في خبر من غبر: شمس الدين أبو عبد الله مُجَدُّ بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبى (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق:  
أبو هاجر مُجَدُّ السعيد بن بسيوي زغلول، دار الكتب العلمية - بيروت.
١٩. عقد القلائد وقيده الشرائد (المنظومة الوهبانية): ابو مُجَدُّ عبد الوهاب بن احمد ابن وهبان الحارثي المرزبي  
الدمشقي(المتوفى٧٦٨هـ)، تحقيق: عبد الجليل العطار البكري، دار المعالي للعلوم.
٢٠. العناية شرح الهداية: مُجَدُّ بن مُجَدُّ بن محمود، أكمل الدين أبو عبد الله ابن الشيخ شمس الدين ابن الشيخ جمال الدين  
الرومي البابري (المتوفى: ٧٨٦هـ):، دار الفكر، بدون طبعة وبدون تاريخ.
٢١. الفتاوى الولولجية:الإمام الفقيه ابي الفتح ظهير الدين عبد الرشيد بن ابي حنيفة ابن عبد الرزاق  
الولولجي(المتوفى٥٤٠هـ)، تحقيق: الشيخ مقداد بن موسى فريوي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
٢٢. فتاوي قارئ الهداية: عمر بن علي(المتوفى ٨٣٩هـ)، جمعه ابن الهمام، مُجَدُّ بن عبد الواحد، مخطوط اوقاف بغداد برقم  
٥٠٤/١.
٢٣. فتاوي قاضيخان: الإمام فخر الدين ابي المحاسن الحسن بن منصور المعروف بقاضيخان الاوزجندی  
الفرغانى(المتوفى:٥٩٢هـ)، تحقيق: سالم مصطفى البدرى، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ٢٠٠٩، الطبعة الاولى.
٢٤. الفوائد الزينية في مذهب الحنفية: العلامة زين الدين بن ابراهيم المعروف بابن نجيم الحنفي(المتوفى:٩٧٠هـ)، المطبعة  
الاميرية-مصر، ١٣٢١هـ، طبع بمامش الفتاوى الغيائية.
٢٥. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي  
خليفة أو الحاج خليفة (المتوفى: ١٠٦٧هـ) مكتبة المثنى - بغداد ، ١٩٤١م.





٢٦. كنز الدقائق: الإمام أبي البركات عبد الله بن أحمد النسفي (المتوفى ٧١٠هـ)، تحقيق: أ.د. سائد بكداش، دار البشائر الإسلامية.
٢٧. الكوكب السائر بأعيان المئة العاشرة: نجم الدين محمد بن محمد الغزي (المتوفى: ١٠٦١هـ)، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
٢٨. اللباب في تهذيب الأنساب: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكرم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: ٦٣٠هـ)، دار صادر - بيروت.
٢٩. لسان العرب: ابن منظور، تحقيق: عبد الله علي الكبير + محمد أحمد حسب الله + هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة.
٣٠. المبسوط للسرخسي: محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (المتوفى: ٤٨٣هـ)، دراسة وتحقيق: خليل محي الدين الميس، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
٣١. المحيط البرهاني في الفقه النعماني فقه الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه: أبو المعالي برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة البخاري الحنفي (المتوفى: ٦١٦هـ): تحقيق: عبد الكرم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
٣٢. المعارف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، تحقيق: ثروت عكاشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٩٩٢ م.
٣٣. معجم المطبوعات العربية والمعربة: يوسف بن إلبان بن موسى سركيس (المتوفى: ١٣٥١هـ)، مطبعة سركيس، مصر ١٣٤٦ هـ - ١٩٢٨ م.
٣٤. معجم المؤلفين: عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي (المتوفى: ١٤٠٨هـ)، مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.
٣٥. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى: ١٣٩٩هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلية في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١ وأعاد طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان.
٣٦. الوافي بالوفيات: صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.